



# يوميات مخالب في

## أسواق ومؤسسات مالية

by Kareem Mohamed  
Mahmoud Gaber

#تجارة\_كفر\_الشيخ

#دفعه\_الكورونا

## الفصل الثاني

### المبحث الاول

#### البنوك التجارية نشأتها وطبيعة عملها

لم تظهر دفعة واحدة مجتمعه المعالم ولكنها وبيده تسلسل بديهي قام على انقاض مجموعه من النظم البدائية وهي المعابد وكبار التجار والصيارفة والصاغة والمرابون هكذا نشأ البنوك التجارية لتقتم العمليات الصرف والصرافة ولتمنح القروض من أموالها وأموال المودعين ولتحقق الودائع لتعبر من قدرها على منح الائتمان

#### نشأ البنوك

عهد ظهور الفل المص في يرجع الى ما قبل الميلاد و تمتد جذورها الى العهدين الحامي والبابلي ويرجع الفضل للإغريق في النهوض بالعمل المصرفي ونشره بين سكان حوض البحر الابيض المتوسط كذلك عرفه العرب قبل الاسلام في مكة المشهورة بتجارها مع الشام واليمن طريقتين للتعامل مع الاموال وهما اعطاء الماء مضاربه على حصه من الربح والاقراض بالربا

#### وظائف البنوك

تلقي الودائع: تتمثل في الاحتفاظ بالأموال الزائدة عن حاجات الافراد

منح الائتمان: تتمثل في تزويد الآخرين بالنقود انا لسداد احتياجاتهم او تحويل مشروعاتهم

**اصدار الشيكات:** لتنفيذ اوامر الدفع من البنك والية تحويلها او غيرها

**تعريف البنك او المصرف:** تاجر يضارب على امواله و اموال الغير لمساعدته الصناع والتجار في استثماراتهم مقابل اجر دون المساهمة بشكل مباشر في الانتاج او التوزيع

**المرحلة الحاسمة للبنوك خلق النقود :** تعود هذه المرحلة تحولا كبيرا في نشاط المصارف التجارية في قدره المصارف على خلق نقود تضاف الى دائرة التداول النقدي بالدولة.

**هل ظلت البنوك التجارية قاصره على تقديم الوظائف الأساسية الثلاثة فحسب؟**

لا : فهي في الثمانينيات من القرن الماضي بدات المصارف في مختلف ارجاء العالم وتحكم ضغط المصارف الأمريكية واليابانية الكبرى تتأثر بالمدرسة الألمانية التي نشطت من خلالها منذ القرن التاسع عشر فكره المصارف الشاملة

**خصائص العمليات المصرفية**

- الصفة التجارية
- الصفة التقنية
- التعامل وفق منظمه دوليه موحدة
- الاعتماد على الاعتبارات الشخصية

**خصائص المصارف او البنوك**

التسلسل التاريخي( نشأة البنوك وسبل تطورها )

## اصول وخصوم البنوك التجارية

هي مصادر التمويل البنكية وواجه استثمارها وهي اشارة طبيعية للعمل البنكي

### وظائفها

تلقى الوداع : المبالغ النقدية التي يودعها العملاء من افراد والمؤسسات لدي البنوك بقصد الاحتفاظ بها

### تنقسم الودائع الى

الودائع الجارية تسمى بالحسابات الجارية او الودائع تحت الطلب حيث تمثل تلك الودائع نسبة مرتفعة من اجمالي الودائع البنكية قد تصل الى الثلث

### حيث وتنقسم الودائع تحت الطلب الى

ودائع الشيكات: هي نوع خاص من الحسابات البنكية التي تسمح للعميل بتحرير الشيكات

وداع جارية بفوائد: الاصل في الودائع الجارية هي صعوبة قيام البنوك بدفع الفوائد في مقابل الحصول عليها

وداع السحب التفاوضي : يحقق لصاحبها سحب منها وقت ما شاء

الوداع غير الجارية: تعد المصدر الرئيسي الاموال البنوك التجارية و تختلف عن الودائع الجارية

### تنقسم إلى

ودائع التوفير: هي وداع يتم السحب منها بموجب دفتر التوفير تسجل في كاهه التعاملات على العملاء من ايداعات او مسحوبات

**ودائع الاجل:** هي الودائع التي لا يتم سحبها الا في تاريخ استحقاقها وهو الاجل المحدد في عقد الوديعة ذاتها

وتنقسم هذه الودائع الى

- شهادات ايداع قابله للتداول
- شهادات ايداع غير قابل للتداول
- ودائع الاخطار المسبق ص ١٠٢

هذا وتعرف كافة انواع الودائع السابقة سواء كانت جارية او غير جارية على انها ودائع حقيقيه اولية لانها محصلة ارصده حقيقيه قد عهد بها الى البنك

**الودائع المشتقة:** تسمى بالودائع الائتمانية وهي ودائع وهميه تخلقها البنوك كوسيلة من وسائل اداره الودائع لديها

✓ هل تمثل الودائع المصدر الوحيد لأموال البنوك؟

لا : فهي وان كانت تستحوذ على النصيب الاكبر من تلك المصادر لا تمثل سوى جزء من مصادر يطلق عليها ب مصادر التمويل الخارجيه

**اولا مصادر خارجيه اخرى بخلاف الودائع**

- شراء او اقتراض الاحتياطي الالزامي
- قروض الخصم
- قروض الاحتياطي الالزامي
- اعاده الخصم
- قروض اسواق المال
- ودائع الدولار اليورو
- التسهيلات الائتمانية الخارجيه

- القروض المتبادلة بين البنوك المحلية

- التأمينات المختلفة

- الشيكات والمسحوبات برسم الدفع

- السندات

- الالتزام او الخصوم الاخرى

## ثانيا مصادر التمويل الداخليه او الموارد الذاتية

تتضمن حقوق الملكية بالإضافة الى المخصصات

**منح الائتمان** هي صيغة منح القروض او الائتمان الوظيفية الثانية للبنوك التجارية كما تمثل القروض ذاتها واحد من اهم الأنشطة الاستثمارية لتلك البنوك

### اشكال الائتمان المصرفي

**الائتمان النقدي** ويشمل القروض الممنوعة وعمليات الخصم والدفع من تحت الحساب

**التعهد الائتماني** ويشمل الاعتماد المستندي وخطاب الضمان وبطاقات الائتمان

**الائتمان التجاري** يمكن ان يكون بضمانات او بدون ضمانات او لأغراض انتاجيه او لأغراض استهلاكيه او لأغراض تجاريه

## كيف يمكن اداره محفظة الائتمان او القروض

اداره محفظة الائتمان او القروض (مراحلها)

تنويع القروض المقدمة

تحليل عملية الإقراض

تسعير القروض

قياس مخاطر الاقتراض

متابعه القروض

( هناخذ اول ثلاثه الباقي في المبحث الثالث اللي هو ملغي )

## تنوع القروض

الحرص على تقديم الانواع المختلفة من الائتمان سواء كانت في شكل ائتمان نقدي او تعهدي او إيجاري

**السيولة:** تأكيد البنوك من توافر السيولة لديها والتي تمكنها من تقديم الائتمان المختلفة الى عملائها

**الربحية:** يفسد بها التأكد من قدره البنوك على تحقيق الارباح من وراء الأنشطة الائتمانية التي تقدمها لعملائها

**التوافق:** ضرورة توافر اغراض الائتمان الذي تمنحه البنوك لعملائها مع السياسة الاقتصادية للدولة

**الامان:** فشرط القيام بتقديم ائتمان الى العملاء هو تأكيد البنوك واطمئنانها بقدرتها على استيراد المواد التي قامت بإخراجها في شكل قروض

## تحليل مراحل الاقتراض

تتمثل في ثلاثة مراحل

■ الترويج من خلال شبكه الطرق والوسائل الإعلامية

■ المقابلات مع العملاء للتعرف على رغباتهم والحد على استفساراتهم من حيث نوع القروض والفوائد والضمانات المطلوبة

■ جمع وتحليل البيانات



## تسعير القروض

من خلال تحديد التكلفة مضاف اليها هامش الربح او من خلال  
سعر الفائدة التنافسي

✓ هل يمثل الائتمان السبيل الوحيد لاستثمار اموال البنك؟

لا : فهناك الاستثمار في محفظة الاوراق الماليه المسجلة والغير  
مسجله في بورصات الاوراق الماليه

تقييم الاستثمار في الاوراق الماليه تحديد المحافظة المثالية  
الفعالة

ثانيا الاستثمارات بقصد السيولة: الاصول السائلة والالتزامات

إيجاز محاسب



## المبحث الثاني

متطلبات كفاية رأس المال البنكي

✓ كيف يؤثر رأس المال البنك الحماية اللازمة لأموال المودعين؟

نفترض س و ص الميزانية العمومية وهما البنكين متماثلين من حيث رأس المال الاجمالي ولكن مختلفان من حيث تشكيله الهيكل المالي لها

For example:

Page 120

Answer 122

Page123

Answer 133

✓ كيف يمكن تحديد الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب ان تلتزم به البنوك؟

تجيب عن ذلك الاتفاقيات الدولية التي اقرها الخبراء في مجال البنوك حيث وضع معايير مختلفة لقياس كفاية رأس المال منذ وقت مبكر

تشكلت لجنه عام ١٩٧٤ من محافظي البنوك المركزية لدول مجموعه العشر الصناعية ثم الاجتماع في مدينه بازل تحت اشراف بنك التسويات الدولية وعملت تلك اللجنة على الاتي

- تحديد حد ادنى لكفاية رأس المال البنكي
- تحسين الاساليب الفنية للمراقبة على اعمال البنوك

- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات واساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك

كيف كان العمل قبل اقرار لجنة بازل؟ عملت البنوك على تحديد الحد الأدنى لرأسمالها وفقا لتشريعين

الاول **نسبه الرفع** ضرورة احتفاظ البنك بنسبه معينه من حقوق الملكية الى اجمالي الاصول تعادل ٤%

نسبه الرفع =  $\text{راس مال البنك} \div \text{أجمالي الاصول اكبر من او يساوي } ٤\%$

ولكن **يعاب على تلك النسبة ما يلي:-**

• لا تؤخذ في اعتبارها المخاطر المرتبطة بطبيعة الاصول عند تحديد متطلبات الحد الأدنى لراس مال البنك

• لا تؤخذ في الاعتبار هي الأنشطة التي يقوم بها البنك ولا تظهر حاليا داخل ميزانيه ميرنته بل خطابات الائتمان الماليه وخطابات الائتمان التجارية

**الثاني نسبه راس المال المرجح بالمخاطر**

تتقسم الى شريحتين

**نسبه راس المال الكلي المرجح بالمخاطر ٨%**

ف نسبه راس المال الكلي =  $\text{راس المال البنك الكل} \div \text{اجمال الاصول المرجحة بالمخاطر اكبر من او يساوي } ٨\%$

**نسبه راس المال الاساسي المرجحة بالمخاطر ٤%**

نسبه راس المال الاساسي =  $\text{راس مال البنك الاساسي} \div \text{أجمالي الاصول المرجحة بالمخاطر اكبر من او يساوي } ٤\%$

## اوضاع البنوك في ضوء تلك النسب الثلاثة خمس فئات

راس مال جيد ٥% فأعلى نسبة الرفع ٦٠% راس المال  
الاساسي ١٠% الكلى

راس المال الكافي ٤% فأعلى نسبة الرفع ٤% فأعلى راس  
المال الاساسي ٨% فأعلى

راس مال اقل اقل من ٤% نسبة الرفع اقل من ٤% راس  
المال الاساسي اقل من ٨%

راس مال اقل بشكل اساسي اقل من ٣% نسبة الرفع اقل من  
٣% راس المال الاساسي اقل من ٦%

راس مال حرج ٢% فأقل نسبة الرفع ٢% فأقل راس المال  
الاساسي ٢% فأقل

ركزت اتفاقيات بازل الاولى على خمس جوانب اساسيه هي

- التركيز على مخاطر الائتمان
- تعميق الاهتمام بنوعيه الاصول كفايه مخصصاتها
- تقسيم العالم الى مجموعتين من حيث اوزان مخاطر الائتمان
- وضع اوزان ترجيحيه مختلفه للدرجه الاصول
- وضع المكونات كفايه لراس المال المصرفي

المثال ص ١٣٧

## بازل I فى الميزان

### مزاياها :

- دعم استقرار النظام المصرفي
- تعد هي الاساس في توحيد معايير الرقابة البنكية بما يتفق مع ظاهره العولمة
- توفير قاعده معلوماتية حول البنوك بما يمكن المتعاملين مع المقارنة والمفاضلة فيما بينهما
- سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الكثير من الوقت والجهد

### عيوبها:

- أدت التفرقة بين دول OECD ' Non OCD وفقا لأوزان المخاطرة الى زيادة مشكله احجام البنوك عن تمويل الدول النامية
- اهتمت بمخاطر الائتمان فقط واهملت بقيه المخاطر الاخرى
- غياب تجزئة مخاطر القروض وفقا لدرجة اقدميتها
- عدم وضع مقابل مناسب للبنوك في حاله تدهورها على خفض معدل التعرض للخطر
- تشجيع البنوك على امتلاك الاصول السائلة او شبه سائلة ذات المخاطر المنخفضة

## مشروع جولدن ستين

### هدف هذا المشروع

- توفير المزيد من الافصاح والشفافية لمدى تدخل الحكومة في عمليات الجهاز المصرفي

- ضرورة تطوير معايير بازل I لإمكانية الفوقية بين الأنظمة المصرفية للدول التي تعاني من عدم الاستقرار المالي
- اعطاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دور اكبر للرقابة على الاعمال المصرفية ذات الطابع الدولي
- الحث على تخصص البنوك التجارية المملوكة للحكومات

### مقترحات صندوق النقد الدولي

- زيادة الدور الاشرافي والعمل على خلق التنسيق والتوافق بين الأنظمة المحاسبية
- تعزيز تصنيف المخاطر الائتمانية

### تعديل اتفاقيه بازل I

في عام ١٩٩٣ اقترحت اللجنة على إدخال بعض التعديلات على اسلوب حياه معيار كفاية رأس المال ليغطي مخاطر السوق وذلك بإضافة شريحة ثالثة اقترحتها في ١٩٩٢ وطبقته عام ١٩٩٨

### الشريحة الثالثة (Tier III)

وهي القروض المساندة لمدة سنتين على ان تتسبب التخطيط لمخاطر السوق معيار كفاية رأس المال = رأس المال (ش ١ + ش ٢ + ش ٣) ÷ اجمالي الاصول والأنشطة الخارجيه المرجحة بمخاطر الائتمان + مخاطر السوق × ١٢.٥ % اكبر من او يساوى ٨ %

### اتفاقيه بازل II

معيار كفاية رأس المال ش ١ + ش ٢ + ش ٣ ÷ اجمالي الاصول المرجحة بالمخاطر الائتمان + متطلبات رأسمالي مخاطر

السوق  $\times 12.5$  + متطلبات رأسمالي مخاطر التشغيل  $\times 12.5$

### اتفاقية بازل III

#### الاصلاحات الواردة

- الزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز
- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من اسهم عادية ويعادل 2.5% من المراجعة والاحتفاظ بنوع جديد من الاحتياطي
- رفع معدل مستوى الاول من رأس المال الاجمالي الحالي من 4% الى 6% توفير متطلبات اعلى من حجم وجودة رأس المال

### محاور اتفاقية بازل III

#### المحور الاول

ينص على تحسين نوعيه وبيئته وشفافية قاعده رأس مال البنوك وذلك من خلال تقسيم اسماء البنوك الى شريحتين **الاولى رأس المال الاساسي**

تعرف برأس المال الممتاز  
حدها الأدنى 6%

الاسهم العادية بواقع 4.5% على الاقل الشريحة الاولى  
الإضافية 1.5% على الاقل تتضمن الاسهم الممتازة  
الشريحة الثانية

رأس المال التكميلي 2% من إجمالي الأصول  
رأس مال غايات التحوط 10.5%

راس مال الاضافي المعاكس يتراوح ما بين صفر % و ٢.٥ %

راس المال الاضافي للمخاطر المنتظمة

المحور الثاني

تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو

المحور الثالث

تدخل نسبة جده وهي نسبة الرفع المالي نسبة الرفع = رأسمالي الشريحة على إجمالي الأصول داخل و خارج الميزانية اكبر من او يساوى ٣ % المحور الرابع

يهدف الى الجولة من اتباع لسياسات افتراضية مواكبة اكثر مما يجب

المحور الخامس

يؤكد هذا المحور علي قضيه السيولة بحسب تغطيه السيولة = الأصول ذات السيولة المرتفعة ÷ حجم التدفقات النقدية لمدة ٣٠ يوما اكبر من او يساوى ١٠٠ %

نسبة التمويل المستقر = مصادر التمويل ÷ الخدمات اكبر من او يساوى ١٠٠ %

مراحل تطبيق مقررات بازل ٣

اما ان تقوم برفع رؤوس اموالها عبر طرح اسهم جديده للاكتتاب العام

او ايجاد مصادر اخرى للتمويل

او ان تعمل على التقليل من حجم قروضه



دعوة من القلب لإخوانكم

١- كريم محمد

٢- محمود جابر

إيمان محاسب